الرياض

الخميس ٤ شعبان ١٤٢٦هـ - ٨ سبتمبر ٢٠٠٥م - العدد ١٣٥٩٠

البسام: نبحث اتفاقيات مماثلة مع البنوك المحلية

«صندوق التنمية» يبرم اتفاقية مع «بنك الجزيرة» لدعم الصادرات الوطنية بـ ٥٦٥ مليون ريال

م. يوسف البسام وم. طارق القصبي أثناء توقيع العقد

تغطية - محمد الحيدر / تصوير - بندر بخش

وقع معالي المهندس يوسف بن إبراهيم البسام نائب الرئيس والعضو المنتدب للصندوق السعودي للتنمية اتفاقية تعاون بين الصندوق وبنك الجزيرة يتم بموجبها تقديم الصندوق ضمانات لعمليات تصدير منتجات وطنية بقيمة تقدر بأكثر من ٥٦٥ مليون ريال في خطوة تستهدف إلى توفير المزيد من التسهيلات الائتمانية المتاحة لتمويل وضمان الصادرات الوطنية.

وتشمل الاتفاقية التي مثل بنك الجزيرة فيها عضو مجلس الإدارة المهندس طارق بن عثمان القصبي وتمت أمس بمقر الصندوق بالرياض التعاون في مجال الخبرات والتقارير الائتمانية.

كما وقع المهندس البسام ثلاث اتفاقيات مع مؤسسة محمد سالم بايمين للتجارة تتضمن تقديم تسهيلات ائتمانية بقيمة إجمالية بلغت ١٥ مليون و٢٥٠ ألف ريال لتمويل تصدير شاحنات ومقطورات من إنتاج مصانع وطنية لصالح مستوردين بجمهورية السودان.

وقال المهندس البسام في تصريح صحفي عقب توقيع الاتفاقية أن بنك الجزيرة هو أول بنك خطا مثل هذه الخطوة الرائدة في مثل هذا الاتفاق حيث قام البنك بمجهود كبير في الاتصال مع بنوك خارجية

وإيجاد اتفاقات ما بينه وبين البنوك الخارجية في مجال استيعاب الصادرات الوطنية ولديهم جهاز متخصص بهذا المجال وقبل البنك أن يخلق في وقت قياسي سوق مستقبلي واعد للصادرات الوطنية وهناك أربع اتفاقيات تنفيذية جاهزة للانطلاقة قريبا.

وأشار أن هناك اتصالات أخرى مع بنوك مماثلة وهي في طور البحث الآن وعلى ضوء نتائجها مع الجهات الخارجية كاشفا النقاب عن أن البرنامج منذ أن بدأ من سنتين وصل إلى مبلغ ملياري ريال و٨٠٠ مليون ريال كحجم العمليات التي استفاد منها القطاع الخاص المصدر والذي يقدر عدد الشركات المستفيدة بحوالي ٣٠٠ شركة مشيرا إلى أن تخصيص ١٥ مليار بأمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - في نشاط هذا البرنامج هو حجم تمويلي كبير لإتاحة الفرصة أمام الصادرات الوطنية وظفرها بالتشجيع الحكومي.

وكشف المهندس البسام عن وجود طلبات تحت الدراسة تفوق ٣ مليارات ريال متوقعا أن يحقق الصندوق حجما جيدا من حيث المبالغ الموجهة للتصدير.

وحول الدول المستفيدة من الصادرات السعودية أوضح أن نشاط الصندوق منتشر بخصوص المليارين التي تمت ووصلت الصادرات إلى الصين وأمريكا واستراليا ودول أفريقيا واسيا واوروبا إضافة إلى دول الجوار مثل اليمن ومصر وإيران والسودان والمهم أن تكون عمليات التصدير ناجحة ومتطلبات البرنامج متوفرة.

واستبعد وجود اشتراطات جديدة للبرنامج وقال انه مازال في مراحله التنفيذية الأولى وهناك رفع لمجلس إدارة الصندوق لتغيير بعض الصلاحيات للمسؤولين في الصندوق وزيادتها بهدف تسهيل سرعة تنفيذ العمليات وإنجازها وان لا تكون مرتبطة بعقد مجلس الإدارة.

ونفى وجود تعثرات في السداد مؤكداً أن جميع العمليات المنجزة تسدد في الوقت المحدد مؤكدا أن هذا يدل على أن الدراسات التي تتم في طور العمليات هي في الطريق الصحيح.

من جهته ذكر المهندس طارق القصبي عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة أن الاتفاقية تحوي خمس نقاط مهمة وهي تمويل البنك اللاحق للشحن للمصدرين حملة وثائق ضمان البرنامج حيث يقوم البنك بتمويل الصادرات السعودية بضمان وثيقة ضمان الصادرات من قبل برنامج الصادرات السعودية وتمويل سابق بحيث يلتزم البرنامج للبنك بسداد مبلغ التمويل السابق للشحن المقدم للمصدرين السعوديين بهدف تمكينهم من تجهيز السلع أو الخدمات محل التصدير وتقديم وثيقة ضمان تعزيز الاعتمادات الشاملة حيث يشارك البرنامج البنك في تحمل مخاطر السداد الناتجة عن تعزيز الاعتمادات المستندية لصالح المصدرين السعوديين (نسبة التحمل لمخاطر عدم السداد ١٠٠ ٪) وتقديم وثيقة ضمان تعزيز الاعتمادات المستندية (عمليات محددة) حيث يضمن البرنامج للبنك تحمل مخاطر السداد الناتجة عن تعزيز الاعتمادات المستندية لصالح المصدرين السعوديين واخيرا تبادل المعلومات الائتمانية بين البرنامج والبنك عن الشركات والمؤسسات التجارية في حدود ما تسمح به الأصول المريعة بهذا الشان.

واعتبر المهندس القصبي هذه الاتفاقية بأنها تمثل نقلة نوعية غير مسبوقة في تاريخ الصادرات السعودية وتنقلها في مصاف منافسة الدول التي سبقتنا في هذا المضمار خاصة وان الصندوق اخذ دوراً ريادياً في تنمية الصادرات السعودية واخذ منحى مختلفا عن صناديق التنمية في دول العالم الأخرى.